النمو الحضري
وخصائصه الجغرافية في العراق

الدكتور عباس فاضل السعدي
أستاذ في قسم الجغرافيا / كلية الاداب / جامعة بغداد

المقدمة :

الحضر والحاضرة هي المدن والقرى والريف ، والبادية ضدها [١] ، وهي المتواجدة في الضواحي والجبال والقفار وأطراف الرمال [٢] . أما التحضر فهو مصطلح حديث يمثل ظاهرة ديناميكية تعبر عن حركة تغيير عميق يصيب إطارات المجتمع مورفولوجيا وفزيولوجيا . وهو في جوهره عملية اجتماعية للانتقال من نمط او اسلوب للحياة الريفية الى نمط اواسلوب للحياة الحضرية بغض النظر عن المجال التطبيقي لهذا النمط أو ذلك الاسلوب [٣] . او كما يعرفه " ورث " WIRTH أنه عملية انتقال السكان من الارياف الى المدن وما يصاحب هذه العملية من زيادة في حجم السكان وارتفاع الكثافة وعدم التجانس السكاني [٤] . مما يعني انه انتقال جماعات تعني بالزراعة الى جماعات تتركز نشاطاتهم في الحكم والتجارة والصناعة او المصالح المرتبطة بها [٥] .

وتبعا لما تقدم يمكن القول ان التحول الحضري هو التحول من الريف الى الحاضرة ، هي المدينة ، أي التجمع السكاني غير الزراعي الذي يجمع سكانا يعيشون على الانتاج الصناعي او التجارة أو تقديم الخدمات الوظائفية . وتحمل ظاهرة التحضر في طياتها تغيرات اجتماعية واقتصادية ، وللمدن فيها دور بالغ

الاهمية ، وتتجسد التغييرات في المناطق الريفية بتشكيل المدن الصغرى التي تسهم في تنمية أراضيها الخلفية النائية [٦] .

ويهتم التحضر في أحد مفاهيمه بدراسة تركز السكان الذي يمثل العنصر التنظيمي لقدرة السكان المكتسبة على التكيف . وتسري عملية التحضر على الاشخاص المقيمين في المدن والمناطق غير الحضرية ولكنهم أصبحوا تحت تأثير الحياة الحضرية . وتتخذ عملية تركيز السكان لها مظهرين : الأول زيادة عدد المراكز الحضرية ، والثاني زيادة حجم تلك المراكز ، أي زيادة نسبة السكان الذين يعيشون فيها [٧] أو كما يشير (الدرج) Eldridge الى عنصرين يتضمنها مفهوم التحضر : الأول تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة السكانية ، الأمر الذي يؤدي الى تزايد درجة التحضر [٨] . وهذه الزيادة هي التي يطلق عليها مصطلح (النمو الحضري) ، ومعناه زيادة سكان المدن ، وتصاحب معدلات الزيادة في السكان سواء كانت ناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة أو الهجرة (الدخلية أو الخارجية) [٩] . مما يعني تضخم المدن وتوسعها على حساب الريف . وهي سمة من سمات العصر ، إذ أن سكان الريف يتأثرون بحياة الحضر ، ويقعون تحت نفوذه فأصبح الريف يسكنه من لا يعمل في الزراعة [١٠] .

ويرتبط بالتحضر مصطلحات اخرى منها (الحضرية Urbanism) وهي لاسلوب الحياة السائد في المراكز الحضرية الكبيرة . أو اسلوب حياة سكان المدن وثقافتها ، وهناك ترابطاً بين التحضر والحضرية ، وينبع هذا الترابط من كون الحضرية هي ثمرة التحضر أما درجة التحضر أو مستوى التحضر Degree of Urbanizàtion فهي نسبة السكان الذين يعيشون في مراكز حضرية الى جملة سكان الدولة .

والبحث الذي نحن بصدده الى القاء الضوء على نمو ظاهرة التحضر وتحديد خصائصها الجغرافية في العراق وتباينها المكاني بأستخدام المنهج التحليلي .

تطور ظاهرة التحضر:

ان ظاهرة التحضر في بلاد الرافدين قديمة ، حيث أن طلائع هذه الظاهرة تعود الى حوالي ألألف الرابعة قبل الميلاد . ومنذ ذلك الوقت وظاهرة بين مد وجزر بحسب طبيعة التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي يخضع لها واقع المرحلة التاريخية . الا ان النمو الحضري ظل بطيئا خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [١١] . حيث كان العراق في بداية القرن الحالي ذو طبيعة زراعية صرفة وتعيش فيه نسبة عالية من السكان في القطاع الريفي الذي يعتمد على الزراعة والرعي تصل الى ٤١ ٪ من اجمالي السكان عام ١٨٦٧ . في حين لم تزد نسبة أبناء المدن التي يزيد سكان كل منها على ٥٠٠٠ نسمة عن ٢٤ ٪ . بينما يمثل سكان البدو حوالي ٣٥٪ من مجموع السكان [١٢] .

ومن بداية القرن العشرين (١٩٠٥) انخفضت نسبة البدو الى النصف (١٧ ٪) ، في حين ارتفعت نسبة سكان الريف الى ٥٩٪ ، وبقي سكان المدن محتفظين بنفس نسبتهم السابقة (٢٤٪) . ولم تبدأ حركة السكان الى مراكز الحضرية بشكل متزايد الا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى . ومنذ تلك الحرب مر العراق بثلاث مراحل يمكن اجمالها فيما يأتي [١٣] :

(١) المرحلة الاولى : بدأت هذه المرحلة في العشرينيات من هذا القرن ، وكان من تأثيرها زيادة السكان في الاقاليم نتيجة لتوطين وترييف القبائل البدوية المتنقلة . ومع نشوء بعض المدن في هذه المرحلة الا انها لم تشهد زيادة محدودة في سكانها .

(٢) في بداية الثلاثينيات ساهمت جملة اجراءات في توطن السكان البدو وزيادة نسبة الحضر ، ومن بين تلك الاجراءات قوانين التسوية للاراضي الزراعية ، وتشكيل جهاز الشرطة ، وظهور الادارات الحكومية . وتبعاً لما تقدم انخفضت نسبة البدو الى ٧٪ مقابل ارتفاع نسبة سكان الريف الى ٦٧٪ وسكان المدن الى ٢٥٪ [١٤] .

وفي نهاية الثلاثينيات وبداية الاربعينيات شهد العراق تغيرا حضريا حيث تطورت المدن ونما سكانها وخاصة المحافظات والاقاليم ومدينة بغداد . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تزايدت بنسبة اكبر حركة السكان الى المراكز الحضرية بتأثير ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة ، وزيادة تيار الهجرة الريفية الى المدن من جهة اخرى .

(٣) وفي الخمسينيات بدأت المرحلة الثالثة التي تتميز بزيادة التركيز السكاني في عدد قليل من المراكز الحضرية ، وعلى رأسها المدن الكبيرة التي يزيد سكان كل منها على (١٠٠,٠٠٠ نسمة) ولا سيما بغداد ، البصرة ، الموصل ، كركوك .

ومع حقيقة ما ذكر آنفا فان نسبة سكان المناطق الحضرية في عام ١٩٤٧ لم تزد عن ٣٠٪ وأن غالبية السكان كانت تقطن المناطق الريفية (٦٩,٨٪) الا ان هذه النسبة بدأت تتناقص قياسا بالسكان الحضر في الأعوام اللاحقة . ففي عام ١٩٥٧ بلغ سكان الريف نسبة ٦١,٢٪ من مجموع السكان مقابل ٣٨,٨٪ من مجموع السكان في المدن والمناطق الحضرية . أما في عام ١٩٦٥ فلأول نرة في القطر ازدادت نسبة السكان الحضر قليلا على مجموع السكان الريفيين (٥١,١٪) ثم أخذت هذه الزيادة بالاطراد الواضح للاعوام اللاحقة لكي تصل في عام ١٩٧٧ الى ٦٣,٧٪ لسكان الحضر مقابل ٣٦,٣٪ لسكان لريف . وفي عام ١٩٨٧ ارتفعت نسبة السكان الحضر الى ٧٠,٢٪ مقابل ٢٩,٨٪ للريف . أما في عام ١٩٩٤ فتشير التقديرات الى ارتفاع نسبة السكان الحضر الى ٧٢٪ وانخفاض سكان الريف الى ٢٨٪ . كما تشير التوقعات الى استمرار تزايد نسبة الحضر بحيث تصل الى ٨٢,٦٪ سنة ٢٠١٠م [١٥] .

وقد ارتبط النمو الحضري في العراق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالفرص الجديدة للعمل في النشاطات غير الزراعية المرتبطة بالمناطق الحضرية . بالاضافة الى دخول المكننة في القطاع الزراعي والذي أدى الى استغناء عدد من العاملين في هذا القطاع فتحولوا الى نشاطات حضرية غير زراعية .

وما يكسبه الريف العراقي من زيادات جديدة للسكان (عن طريق الزيادة الطبيعية وغيرها) تمتص على الدوام من بل المناطق الحضرية وعلى شكل هجرة مستمرة من المناطق القروية والزراعية الى المدن الرئيسة وخصوصا بغداد التي يقدر حجم الهجرة الريفية الداخلة اليها في عام ١٩٨٧ بنحو (٦٥٤٠٠٠) مهاجر[٣] . وهذا الرقم يعادل ٨٢٪ من اجمالي حجم الهجرة اليها [١٦] . مما يعني أن الهجرة الريفية هي النمط السائد حركة الهجرة الداخلة الى مدينة بغداد . وأن الشخصية الريفية لتلك المدينة وغيرها من مدن العراق هي ظاهرة شائعة . فبين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ذكر ٥٧ ٪ من المجيبين انهم ولدوا خارج مدينة بغداد [١٧] . وأشارت بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٧ الى ان ٢١ ٪ من سكان تلك المدينة دخلوا اليها من خارجها .

ومما يلاحظ على معدل نمو لسكان الحضر انه يفوق معدل نمو اجمالي السكان ، و كانت الزيادة بمقدار الضعف خلال المرحلة ١٩٤٧ - ١٩٥٧ (٥,٣ ٪ مقابل ٢,٣ ٪) ثم قلّ الفرق خلال المرحلة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ (٤,١ ٪ مقابل ٣,١ ٪) بسبب تناقص الهجرة الريفية الى المناطق الحضرية خلال السنوات الاخيرة قياسا بالسنوات الاولى . و تبعا لما تقدم يلاحظ ان النمو السكاني الحضري قد فاق نظيره الريفي بمقدار ستة أضعاف (٥،٣ ٪ للحضر مقابل ٠,٩ ٪ للريف خلال المدة ١٩٤٧ - ١٩٨٧) ، حيث رافق تزايد الحضر تقلص في عدد القرى وتزايد المدن و تضاعف حجوم بعضها .

خصائص النمو الحضري :

تمتد المراكز الحضرية في العراق على شكل محاور رئيسية تسير في الغالب مع امتداد الانهار مما يُشير الى أهمية هذه الانهار في ايجاد المراكز الاستيطانية وتطورها من مراكز ريفية الى أخرى حضرية . و أبرز تلك المحاور ، محوري دجلة والفرات وامتدادهما الى شط العرب . كما توجد محاور أخرى تسير مع امتداد نهر ديالى و أقدام الجبال من سنجار الى بدرة وجصان وكذلك محور في منطقة الجبال العالية .

ويشير تعداد عام ١٩٨٧ الى وجود ٢٤٨ مركزا حضريا ، تأخذ أنماطا مختلفة من التوزيع والاحجام وتتأثر بعوامل وضوابط كثيرة من حيث الموقع والموضع وما يدخل في ذلك من اختلاف في التضاريس والصفات المناخية والعلاقات الخارجية . وأفضل المواقع هي المهيأة لأكبر قدر من تلك العلاقات ، ويطلق عليها اسم (الاماكن الحرجة والنقط الحساسة الحيوية) [١٨] . وبالاضافة الى الموقع فأن أهمية المدن تعتمد على أهمية ظهيرها الذي تخدمه والخدمات المطلوبة لتقديمها ، وعلى مقدار تلك الخدمات يكون حجم وأبعاد وتوزيع تلك المدن حيث ان أكبر الحجم يزيد من الخدمات [١٩] .

وفيما يلي تحديد لأبرز الخصائص التي يتصف بها النمو الحضري في العراق :

(١) حصل تغير في درجة التحضر شمل حجم السكان الحضر، وعدد المراكز الحضرية ، و توزيع السكان بحسب الفئات الحجمية . وظهر ان أعلى عدد للمراكز الحضرية ، على مستوى القطر أو في المحافظات ، يقع في أصغر الفئات الحجمية التي يقل عدد سكانها عن (٥٠٠٠ نسمة) حيث بلغ عددها ٧٧ مركزا في عام ١٩٨٧ ، أي بنسبة ٣١ ٪ من اجمالي عدد المراكز الحضرية ، في حين لا يقطنها سوى ١,٨ ٪ من اجمالي السكان الحضر في القطر . و يبلغ متوسط حجم السكان في هذه المراكز (٢٧٠٠ نسمة) ، مما يعني أنها أقرب الى المراكز الريفية منها الى المراكز الحضرية . أما الفئات الحجمية التي يقل عدد سكانها عن (٢٠٠٠٠ نسمة) فقد بلغت نسبة عدد مراكزها نحو ٧٢ ٪ من اجمالي عدد المراكز الحضرية في القطر ، و ترتفع النسبة الى أكثر من ٨٨ ٪ للفئات الحجمية التي يقل سكانها عن (٥٠٠٠٠ نسمة) مقابل نسبة تقل عن ٨ ٪ للمراكز الحضرية اللتي يبلغ سكان مراتبها الحجمية (١٠٠٠٠٠) نسمة فأكثر ، وهي المراكز التي تدخل ضمن المدن الكبرى .

(٢) تزداد نسبة كل فئة حجمية من جملة سكان القطر بأزدياد حجم الفئة عموما ولا سيما للفئات الصغيرة والكبيرة . وتصل النسبة أعلاها في فئة (١٠٠) الف

نسمة فأكثر . يقابلها تناقص عدد المدن بارتفاع المراتب الحجمية لها أي وجود علاقة عكسية بينهما ، وهذا يعني أيضا قلّة عدد المراكز الحضرية الكبيرة الحجم في القطر وان أغلب السكان يتركزون فيها حيث يتركز ٦,٩ مليون نسمة في ثمان مدن ، أي ان ٦٠ ٪ من سكان حضر العراق يقطنون في ٣,٢ ٪ من عدد المراكز الحضرية فيه .

(٣) أن أغلب المراكز الحضرية في الفئة الحجمية التي يتراوح عدد سكانها بين (١٠٠) ألف وأقل من ربع مليون نسمة هي مراكز للمحافظات . وتُشكل هذه الفئة أقل من ٩٠٪ من اجمالي سكان العراق و حوالي ١٣٪ من سكان حضر القطر . و تظم هذه ١١ مركزا حضريا و متوسط حجم السكان فيها يصل الى (١٣٢٠٠٠) نسمة . مما يعني وجود تركز عالي للسكان في مراكز المحافظات قياسا بالمدن الاخرى التابعة لها [٢٠] .

(٤) يوصف العراق انه من بين الاقطار ذات التضخم العالي او الفيض الحضري حيث ازدادت نسبة من يسكن المدن الكبرى ، وعددها ١٩ مدينة من مجموع ١٠٩ مدن في الوطن العربي ، من ١٥ ٪ عام ١٩٤٧ الى ٥١ ٪ من مجموع السكان في العراق عام ١٩٨٧ . مقابل ٣٤ ٪ في الوطن العربي . ومما تقدم ذكره يشير ان التحضر في العراق لا يتزايد حجما وحسب ، بل وتتعدد وحداته بمرور الزمن . أي ان السكان الحضر لا يتزايدون وحسب ، وانما المراكز الحضرية نفسها آخذة بالزيادة المستمرة ، وان حجمها مستمر في النمو هو الآخر.

(٥) عدم التوازن بين المدن ، اذ ان هناك سيطرة لمدينة كبرى هي بغداد ، وهي المدينة المليونية الواحدة في العراق (٣,٨ مليون نسمة سنة ١٩٨٧) بعد ان كانت لا تتجاوز النصف مليون نسمة عام ١٩٤٧ [٢١] . و التي ارتفعت نسبة سكانها من اجمالي سكان القطر من ١٠ ٪ الى ٢٣,٥ ٪ بين عامي ١٩٤٧ و١٩٨٧ او ٣٣,٥ ٪ من اجمالي سكان الحضر . في حين ان مراكز المحافظات جميعها ، بأستثناء مدينة الموصل ، لا تشكل سوى ٣١,٥ ٪ من اجمالي السكان الحضر في القطر . وارتفع عدد سكان مدينة بغداد حتى نهاية شهر تموز من عام

١٩٩٦ الى حوالي ٥,١ مليون نسمة ، أي بما يقرب من ربع سكان العراق[٢٢] . ويبدو ان سبب عدم التوازن بين المدن هو رغبة السكان في استيطان المدن الكبرى . وهي ظاهرة تعاني منها أقطار كثيرة اخرى هي في مراحلها الاولى من التصنيع تبريرا للمرحلة التي تمر بها في التنمية الاقتصادية .

(٦) عدم التوازن الحضري الاقليمي حيث ترتفع مستويات التحضر في بعض المحافظات وتنخفض في غيرها بفارق كبير . ويظهر ان الانحرافات السلبية عن مستوى التحضر المرتفع هو الطابع السائد في التوزيع الحضري . فبينما يرتفع مستوى التحضر في بغداد الى ١٠٠ ٪ في عام ١٩٨٧ نجده ينخفض في محافظة صلاح الدين الى ٤٠ ٪ وهناك عشر محافظات من مجموع المحافظات الثمان عشرة كان مستوى التحضر فيها اقل من مستوى القطر . في حين يرتفع المستوى في المحافظات الثمان الاخرى عن المستوى المذكور متمثلة في محافظات المنطقة الشمالية الخمس ، بالاضافة الى بغداد و كربلاء والنجف .

(٧) ازدياد التباعد بين المراكز الحضرية بتأثير التغير في وسائل النقل المستعملة ، الامر الذي ساعد على قلّة المدن الوسيطة التي كانت تحتل موقعا لها على خطوط النقل القديمة .

(٨) تنوع العوامل التي ساعدت على نشوء المراكز الحضرية مثل وجود أماكن ملائمة لقيامها على حافات الاهوار كما في عكيكة وكرمة بني سعيد ، او وجود المياه الجوفية في البادية كما في حصيبة ، الرطبة والنخيب ، الشبجة ، البصبة . ونشأت مراكز حضرية أخرى بتأثير استثمار النفط وتسويقه مثل عين زالة ، الزبير ، بيجي ، الرميلة الشمالي ، أو شكل موانيء على الخليج العربي مثل أم قصر . كما ظهرت مراكز حضرية سياحية ومصحات مثل صلاح الدين ، شقلاوة ، سرسنك ، حمام العليل . او على شكل مناطق صناعية متخصصة مثل المدينة الصناعية في الاسكندرية ومدينة البكر الصناعية في البصرة وعكاشات في الانبار والمشراق في نينوى .

وعموما يمكن تحديد أبرز العوامل المؤثرة في مستويات التحضر ونمو معدلاته وخصائصه وتباينه بالاتي :

(١) الزيادة الكبيرة في سكان القطر ، فخلال ٤٧ سنة ازداد عدد السكان من ٤,٨ مليون نسمة الى أكثر من ٢٠ مليون نسمة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٩٤ ، أي بما يزيد على أربع مرات مقابل ٩,٦ مرة لسكان الحضر ، من ١,٥ مليون الى ١٤,٤ مليون نسمة .

(٢) الهجرة من الريف الى المدن بسبب الاوضاع المتردية الاقتصادية والاجتماعية في الريف العراقي ، ولا سيما خلال المرحلة التي سبقت عام ١٩٧٠.

(٣) ظهور بوادر التغير الاجتماعي والاقتصادي بعد الانجازات التي تضمنتها خطط التنمية في مجالات الزراعة والخدمات والاستثمار المباشر للنفط بعد التأميم فأنعكس ذلك على تسريع ظاهرة التحضر .

ان اختلاف العوامل المذكورة من مكان لآخر ، من حيث سرعة تزايدها وحجم امتدادها واتساع رقعتها كان سببا في تباين ظاهرة التحضر من مكان لآخر .

مشاكل التحضر في العراق :

ومع ان للتحضر حسنات وايجابيات تتمثل في كونه عامل مساعد للتنمية الاقتصادية وتأمين العمالة ، الا ان له مشاكل لعل أبرزها البطالة التي تتطلب تجهيز وظائف جديدة للحاق بركب النمو الحضري ، كذلك يساعد على تفشي الامراض والاوبئة في الاماكن المكتظة . وعموما يمكن تلخيص أبرز مشاكل التحضر في العراق بالاتي :

(١) النمو السريع للمدن الكبيرة (بغداد ، الموصل ، أربيل) بنسبة تزيد على مدن أخرى عديدة دون ان يصحبها نسبة موازية للتصنيع او تطور الخدمات . ومن ناحية أخرى فان هذا النمو يزيد من حصتها من الاستثمارات ، و يقلل نصيب المدن الصغيرة والريف من تلك الاستثمارات .

(٢) اتساع مساحات المدن افقيا وصعوبة توفير الخدمات الى المناطق الجديدة ، فمساحة مدينة بغداد ازدادت من ٧٣٤ كم٢ عام ١٩٨٧[٢٣] الى ٨٦٩,٣ كم٢ عام

١٩٩٣[٢٤] ، و هي نفس الرقعة المساحية الموجودة في الوقت الحاضر . والمناطق الجديدة المضافة الى المدينة كانت على حساب الاراضي الزراعية مما زاد في صعوبات توفير الغذاء الى سكان المدينة والمناطق المضافة بعضها جاء على أثر توسيع رقعة المدينة الى خارج حدودها ، وبعضها الأخر جاء من خلال توسيع رقعة المنطقة المعمورة (المبنية) على حساب الاراضي الخالية او الزراعية داخل حدود البلدية .

(٣) تفاقم مشكلة الاسكان الحضري والخدمات الحضرية الاخرى بسبب الهجرة التي نجم عنها تضخم سكان مدينة بغداد في الوقت الحاضر ، مما أدى الى صعوبة توفير الوحدات السكنية للسكان المضافين ، وارتفاع الايجارات وأثمان الاراضي وعدم كفاية المرافق العامة وعدم ملاءمة مواقع المساكن بالنسبة لاماكن العمل .

الخاتمة :

حصل تغير لدرجة التحضر في العراق ، في وقتنا هذا قياسا بسنوات سابقة شمل عدد المراكز الحضرية وحجم سكانها وتوزيعهم بحسب فئاتهم الحجمية . حيث تميزت مستويات التحضر بالتزايد السريع والملفت للنظر مع شيوع الخصائص الريفية للمدن العراقية الناجمة عن الهجرة الريفية اليها . وعموما يمكن اجمال أبرز النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة بالآتي :

(١) يتمثل أعلى عدد للمراكز الحضرية ، على مستوى القطر او المحافظات ، في أصغر الفئات الحجمية (أقل من ٥٠٠٠ نسمة) المتركزة في محافظات المنطقة الشمالية حيث ان وعورة الارض يعد عامل محدد لحجوم المراكز الاستيطانية . وعلى النقيض يتناقص عدد المدن بارتفاع المراتب الحجمية لها . وهذا يشير الى قلة عدد المراكز الحضرية الكبيرة الحجم في القطر وان أغلب السكان يتركزون فيها .

(٢) فقدان التوازن الحضري الاقليمي حيث ترتفع مستويات التحضر في بعض المحافظات و ينخفض في غيرها بفارق كبير . كما ان هناك سيطرة لمدينة كبرى هي بغداد ، وهي المدينة المليونية المنفردة في العراق .

(٣) انفراد محافظة البصرة باتجاه معدل نمو سكان الحضر نحو السالب ، خلاف بقية المحافظات . حيث كانت أراضيها الشرقية ساحات للقتال أثناء الحرب العراقية الايرانية مما أجبر السكان ومنهم الحضر على الرحيل منها .

(٤) يشير التوزيع الجغرافي لمعدلات النمو الحضري الى تركز أعلى تلك المعدلات للمدة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ في المراكز الحضرية لمحافظات الحكم الذاتي ومناطق قليلة أخرى بسبب الهجرة الريفية الاضطرارية اليها .

(٥) ازدياد التباعد بين المراكز الحضرية بتأثير التغير في وسائل النقل المستعملة وقيام طرق المرور السريع ، الامر الذي ساعد على قلّة المدن الوسيطة .

وبسبب المشاكل الناجمة عن ظاهرة التحضر في العراق لا بُدّ من اتباع سياسة واضحة خاصة بنمو المدن تتمثل بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بحسب مقومات كل منها وما هو مخطط للكل منها ان تكون مدينة اقليمية او خدمية او صناعية .

الهوامش و المصادر :

(١) محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٤١ .

(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، ج١ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة مصطفى محمد ، القاهرة ، ص ٤١ .

(٣) عبد الحميد محمود سعد ، الحضر و التحضر و الحضرية ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، العدد ٨ ، السنة الثامنة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٨ .

(4) Louis Wirth , Urbanism as away of life , American Journal of Sociology , vol . 44 , 1938 , P.1 .

(٥) عبد الله مرقس رابي ، التحضر في مدينة الموصل ما بين ١٩٤٧ - ١٩٨٧ : دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى قسم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٥ .

(5) U.N . HABITAT , World Habitat Day : Shelter and Urbanization , Nairobi , 1990 , P.I.

(٧) محمد السيد غلاب ، يسري الجوهري ، جغرافية الحضر ، ط١ ، دار الكتب الجامعية ، مطابع رويال ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤١ .

(8) Hope T. Eldridgge , the process of Urbanization , in J.J. Spengler and O.D. Duncan (Edit .) , Demographic Analysis , the free press , Glencoe , 1956 , P.338 .

(٩) اسحق يعقوب القطب ، خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(١٠) عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، الكتب الجغرافية (رقم ٤٦) ، ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .

(١١) حسن الخياط ، الحضرية والتحضر في العراق ، التحضر في الوطن العربي ، ج ١ (الاقطار الآسيوية) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٣ . أيضا : عبد الرزاق عباس حسين ، نشأة مدن العراق وتطويرها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٨ - ٩ .

(١٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق : ١٨٦٤ - ١٩٥٨ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٥١ - ٥٢ .

(١٣) حسن الخياط ، مصدر سابق ، ص ١١٠ - ١١٣ .

(١٤) محمد سلمان حسن ، مصدر سابق ، جدول (٤) ، ص ٥٣ .

(15) Iraqi Economists Association & UNDP , Human Development Report 1995 in iraq , baghdad , 1995 , pp. 20 , 33 .

(*) أي ١٧٪ من سكان المدينة بغداد ، او حجم الهجرة الداخلة الى هذه المدينة فهو يقدر بحسب طريقة محل الميلاد بنحو (٧٩٧,٦٠٠) مهاجر (حسابات الباحث) .

(١٦) رياض ابراهيم السعدي ، " التضخم السكاني لمدينة بغداد ودور الهجرة المعاكسة في اعادة توزيع السكان " ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٣ ، العدد (١) ، ١٩٨١ ، ص ١٣٢ .

(17) D.G. philips , " Rural - To - Urban Migration in Iraq." , Economic Development and Cultural change 7 , july 1959 .

(١٨) جمال حمدان ، جغرافية المدن : ط ٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨١ .

(١٩) وليد عباس حلمي وآخرون : التحضر في العراق ، وزارة التخطيط / التخطيط الاقليمي ، دراسات الوزارة رقم ١٥١ ، بدون تاريخ ، ص ٥٧ .

(٢٠) فاروق محمد أمين صالح ، سكان العراق : دراسة ديموغرافية – اجتماعية ، رسالة مقدمة الى كلية الآداب / قسم الاجتماع / جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، غير منشورة ، ص ١١١ .

(٢١) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي ، خطة دراسات الوزارة : دراسة رقم ٧٥٩ ، مشاكل توسعات المدن العراقية وأثرها على التوزيع الاقليمي للمستوطنات ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

(٢٢) تبعا لتقديرات وزارة التجارة بحسب البطاقة التموينية لعام ١٩٩٦ .

(٢٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٨ ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٧ .

(٢٤) يوسف يحي طعماس ، الاستاذ بقسم الجغرافية / كلية الآداب / جامعة بغداد ، الاتصال الشخصي في ١٥ / ٢ / ١٩٩٧ حيث حسبت المساحة بآلة البلانيمتر اعتمادا على خارطة نظام تسمية الاحياء لمدينة بغداد سنة ١٩٩٣ ، مقياس ١ / ٥٠,٠٠٠ .

ملحق (١)

تصنيف المراكز الحضرية بحسب فئاتها الحجمية وعددها وحجم سكانها لعام ١٩٨٧

الفئات (بالالاف)	مجموع السكان	عدد المراكز الحضرية	متوسط حجم السكان	% من سكان الحضر
اقل من ٥	٢,٧٣٤٤	٧٧	٢٦٩٣	١,٨
٥-٩,٩	٤٣٤,٦٤٧	٦٠	٧٢٤٤	٣,٩
١٠-١٩,٩	٦٠٤,٢٩٧	٤١	١٤٧٣٩	٥,٣
٢٠-٢٩,٩	٥٢٣,٦٧٢	٢٢	٢٣,٨٠٣	٤,٦
٣٠-٣٩,٩	٤٥٩,٧٩٨	١٣	٣٥,٣٦٩	٤,٠
٤٠-٤٩,٩	٢٥٢,٥٢٨	٦	٤٢,٠٨٨	٢,٢
٥٠-٧٤,٩	٢١٩,٧٠١	٤	٥٤,٩٢٥	١,٩
٧٥-٩٩,٩	٤٣٠,٤٤٥	٦	٧١,٧٤١	٣,٨
١٠٠-٢٤٩,٩	١,٤٥١,٠٧٤	١١	١٣١,٩١٦	١٢,٦
٢٥٠-٤٤٩,٩	٢,٣٧٦,٩٧٤	٦	٣٩٦,١٦٢	٢٠,٧
٥٠٠-٧٥٠	٦٦٤,٢٢١	١	-	٥,٨
أكثرمن١٠٠٠	٣,٨٤١,٢٦٨	١	-	٣٣,٤
المجموع	١١,٤٦٨,٩٦٩	٢٤٨	٤٦,٢٤٦	١٠٠,٠

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٨٧ .

خارطة رقم (١) الوحدات الإدارية (المحافظات)

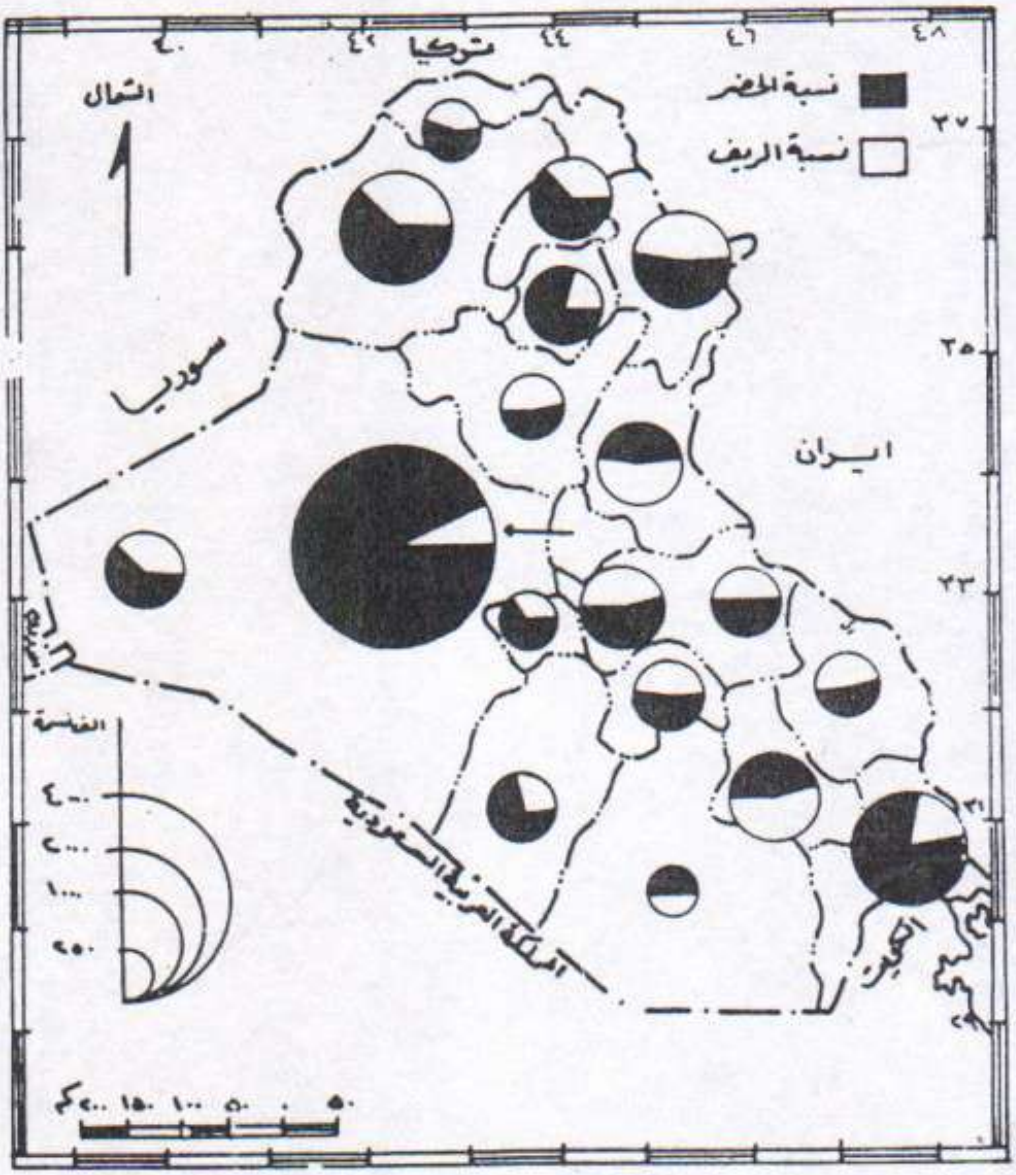

خارطة رقم ٣ توزيع السكان في العراق بين الريف والحضر.